

بيان جمعي للتحليل الافتراضي للوضع ما قبل الانتخابات الوطنية الفلسطينية المزمع عقدها في العام 2021

22 آذار 2021

المقدمة

كون المعهد الديمقراطي الوطني (فيما بعد مشار إليه بلفظة "المعهد") فريقاً لتحليل الوضع قبل الانتخابات منذ 2 آذار حتى 17 آذار 2021، وذلك لدراسة الظروف التي سوف تسير فيها الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية القادمة. يفترض عقد الانتخابات في 22 أيار و31 تموز 2021 على التوالي. وهدف عمل الفريق الافتراضي ل: إظهار اهتمام المجتمع الدولي في تطوير عمليات سياسية وحكومة ديمقراطية أقوى في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتقييم البيئة السياسية السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتحضير للانتخابات المزمعة في العام 2021؛ وتحديد المجالات التي يلزم فيها بعض التحسين لزيادة النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية. اشتمل الوفد الدولي على مجموعة من خبراء الانتخابات والخبراء الفنيين، وهم: ليزلي كامبيل، المدير الإقليمي لمكتب المعهد الديمقراطي الوطني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ سارة كوبر، المدير القطرية لمكتب المعهد في الجزائر والمديرة السابقة لبرنامج الانتخابات العالمي الخاص بالمعهد؛ وأريانيت شيهو، المدير القطري لمكتب المعهد في الأردن؛ وتوني فيرستاندنغ، عضو مجلس إدارة المعهد وسابقاً نائبة مساعدة في الوزارة الخارجية الأمريكية لمكتب شؤون الشرق الأدنى والمديرة السابقة لبرامج الشرق الأوسط في معهد أسبين.

أنهى الفريق نشاطاته الافتراضية بما ينسجم مع إعلان المبادئ لمراقبة الانتخابات الدولية، الذي يضع أساس الرقابة الدولية ذات المصدقية على الانتخابات، والذي صاغته وصادقت عليه 55 مؤسسة بين حكومية ودولية، بما فيها الأمانة العامة للأمم المتحدة. على ضوء القيود التي فرضتها جائحة الكورونا العالمية (كوفيد - 19)، والتي حظرت نشر أي طواقم دولية إضافية في الضفة الغربية وغزة، تبنى المعهد منهجية تسمح بالتكيف مع المشاركة المكثفة عن بعد بالإضافة لنشاطاته في الميدان. يستند هذا التحليل إلى مقابلات افتراضية معمقة أجريت مع ممثلين عن الأحزاب السياسية، ومسؤولين من لجنة الانتخابات المركزية، ومحللين سياسيين وأكاديميين وقادة من المجتمع المدني وناشطين؛ بالإضافة لخبرة المعهد وعلاقاته التي بناها على مدار 27 سنة من تنفيذ البرامج في الضفة الغربية وغزة. تمكنا من تنفيذ البرنامج بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية.

نفذت كافة النشاطات على أساس غير منحاز وبدون التدخل في العملية الانتخابية. يعرض الوفد بيانه السابق للانتخابات في روح تعزيز المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأطراف، والممارسات الانتخابية الفعالية، ورفع مستوى مشاركة المواطنين والمساءلة في الضفة الغربية وغزة. يعرب الوفد عن امتنانه العميق لكل الأشخاص الذين التقى بهم، والذين تكرموا بمشاركتهم رأيهم. في نهاية المطاف، فإن الأمر يعود للشعب الفلسطيني لتحديد مدى مصداقية انتخاباته والاستفادة من أي افتاح من شأنه أن يحدث تغييراً سياسياً ذا مغزى. المعهد الوطني الديمقراطي على استعداد لمواصلة مساعدته للجهود الفلسطينية لإحياء الممارسات، والمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني.

الملخص

في 15 كانون الثاني 2021، أصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً أعلن فيه عقد انتخابات تشريعية ورئاسية في مناطق السلطة الفلسطينية لهذا العام. تمثل الانتخابات فرصة للفلسطينيين في الضفة والقدس الشرقية وغزة لممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت لأول مرة منذ أكثر من 15 سنة. بحسب نص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية، يتم انتخاب مجلس تشريعي يتكون من 132 ممثل، يصادق على تعيين رئيس الوزراء والحكومة التي ينسبها الرئيس. الانقسام بين فتح وحماس في العام 2007، الذي قسم السلطة بين الضفة الغربية وغزة، علق أعمال المجلس التشريعي ولم يعد هيئة فاعلة. ثم قامت المحكمة الدستورية لاحقاً بحل المجلس في العام 2019 بناء على توجيهات الرئيس عباس. عند إحياء المجلس التشريعي، سوف يواجه

14 سنة من الأوامر التنفيذية وسيكون عليه النظر فيها ضمن عملية تشريعية رسمية وقليلًا من الاستقلالية ما بين أذرع الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية. لهذا، سيكون للبيئة التنافسية بين المرشحين ونتائج الانتخابات الرئاسية تعني إحياء العمل السياسي وتفعيله حيث يتحقق هذا من خلال المجلس التشريعي المنتخب حديثًا. يشتمل البرنامج الانتخابي الحالي أيضا على انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الهيئة البرلمانية لمنظمة التحرير الفلسطيني، والمزمع عقدها في 31 آب، رغم عدم عقد أي انتخابات سابقة لهذا المجلس، ورغم العوائق السياسية واللوجستية المتوقعة، ما زالت التحضيرات في بدايتها.

بينما يواجه الفلسطينيون مأزقا سياسيا وتدهورا اقتصاديا كبيرا، تلقت الدعوة للانتخابات في البداية دعما موسعا وشجنت التغطية الإعلامية الفلسطينية. الانتخابات الشاملة والشفافية والتنافسية سوف تمنح الشباب الفلسطيني بشكل خاص – وهم من يشكل نحو 45 بالمائة من إجمالي الناخبين المسجلين – فرصة لممارسة صلاحياتهم السياسية والتصويت على القيادة التي يجب أن تستجيب للقضايا التي تشكل أولوية مثل البطالة والوضع الاجتماعي – الاقتصادي. ولكن على خلفية بيئة جائحة كورونا، بما فيها قيود الإغلاق وظروف الضغط القائمة أثارت الشكوك حول ما إذا كانت الانتخابات المدعو لعدها ستكون تنافسية ومفتوحة. أعرب الكثير من الأشخاص الذين قابلهم الوفد عن مخاوفهم حول ما إذا كانت هذه الانتخابات سوف تسهم في تحسين الوضع الديمقراطي في المؤسسات أو أنها سوف بكل بساطة "تعيد إضفاء الشرعية" على هياكل السلطة التي باتت تحكم فلسطين خلال العقود الثلاثة الماضية. يقر وفد المعهد بجهود لجنة الانتخابات ويثني عليها إذ تهدف للوفاء بموعدها للانتخابات الذي فرض عليها، ولكنه يشير إلى أنه لو خصص وقت أطول قبل الانتخابات لكان بالإمكان تثقيف الناخبين بشكل أفضل وتمكين الأحزاب من تخصيص وقت إضافي لاختيار مرشحين، وتشكيل قوائمهم الانتخابية وغيرها من النشاطات التي تقاس من خلالها تنافسية وعدالة العملية الانتخابية.

منذ العام 2017، تأرجحت سياسة الولايات المتحدة الخارجية وعلاقتها بالمنطقة لتقارب أكبر مع إسرائيل، بما في ذلك تبني "اتفاقيات أبراهام"، وهذا دفع بالزعامة السياسية الفلسطينية لإعادة توجيه أولوياتها والتوجه نحو مصالحة أقرب بين فتح وحماس للوقوف في جبهة فلسطينية متحدة. من خلال مباحثات المصالحة، اتفقت الأحزاب الحاكمة على عقد انتخابات في محاولة لتوحيد الحكومتين في الضفة الغربية وغزة. وشملت الاتفاقيات الأولية: توقيت وترتيب عقد الانتخابات؛ قدرة سكان القدس الشرقية على التصويت؛ دعم لجنة الانتخابات المركزية؛ عقد المحكمة الانتخابية؛ وإصدار مرسوم لتوسيع نطاق التعبير العام؛ وتحرير السجناء السياسيين في كل من الضفة الغربية وغزة؛ وتسجيل هيئة من مراقبي الانتخابات المحليين. سوف تكسب كل من فتح وحماس الكثير إذا نجحت العملية الانتخابية، حيث سوف تضيف الانتخابات شرعية قانونية ودولية على هياكل السلطة القائمة، كما ستوحد الموقف الذي يمكن استخدامه للتفاوض مع إسرائيل والمجتمع المدني. الكثير من القادة السياسيين الذين التقى بهم وفد المعهد ذكروا الوحدة الوطنية كأهم أولوية لهذه الانتخابات.

ولكن مشاركة حماس في هذه الانتخابات، ومكانية انضمامها للحكومة بعد الانتخابات تبقى موضوعا شائكا بالنسبة للفلسطينيين وللكتير من المجتمع الدولي. ففي حين شهدت اجتماعات القاهرة حماس وفتح يتفقان على ميثاق سلوك للانتخابات يشتمل على اتفاق لتفادي العنف بسبب الانتخابات، إلا ان الانتخابات في جوهرها تدحض العنف كوسيلة لتحقيق غايات سياسية. ولكن حماس، كحزب و كحركة، لم تعلن رسميا عن شجبها للعنف تحت دوافع سياسية. إن مشاركة الأفراد والجماعات ممن يسعون خلف العنف والسياسة في الانتخابات الفلسطينية لا تزال إشكالية.

في بيئة غالبا ما تكون محفوفة بالتحديات، يواجه الفلسطينيون مزيدا من العوائق السياسية الأساسية للنجاح في عقد انتخابات ذات مغزى وتفعيل العمليات الديمقراطية الوطنية. أولا، كما بين المجتمع المدني الفلسطيني والناقدون الدوليون، فإن مباحثات المصالحة الحالية تثير شكوكا حول الطبيعة الديمقراطية لأي انتخابات يمكن أن تتم في هذا الوقت. اتفقت فتح وحماس على محددات تتعلق بتسجيل وشروط المرشحين لتشكيل القوائم في محاولة لضمان نتيجة آمنة بشكل كبير للنخبة السياسية القائمة. من المتوقع عقد مفاوضات حول تشكيل القوائم الحزبية للحزبين الكبارين على مستوى نخبة الأحزاب، وسيكون جلها خلف الأبواب الموصدة. أعرب بعض الناشطين المدنيين عن قلقهم من قيام الأحزاب باستخدام التهديد والتشهير أو أي تكتيكات قمعية لثني المرشحين الذين يقفون في وجه فكرة انضباط تام تحت لواء الحزب من التقدم للترشح. لقد قوضت سنوات القمع السياسي والصراع بين الأطراف المهيمنة من وجود معارضة سياسية حقيقية، وسدت الكثير من الفضاء السياسي وتركت المنافسين السياسيين من اليسار بلا موارد أو بنية تحتية أو حركات منظمة لحشد الدعم. كذلك، فشل مباحثات المصالحة والشرح الداخلي في فتح قد يؤدي إلى القضاء على الانتخابات برمتها إذا لم يتم التوصل إلى حل متفق عليه لتشكيل حكومة وحدة.

ثانياً، سوف تطلب لجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية من إسرائيل التعاون للمضي قدماً في تخطيط وإدارة الانتخابات، خاصة فيما يتعلق بتصويت سكان القدس الشرقية، وإن كانت إسرائيل لم تلمح عن استعدادها للتعاون حتى هذه اللحظة، ومن غير المحتمل أن يعربوا عن دعمهم لإجراءات عقد انتخابات فلسطينية لقيادة فلسطينية متصالحة. ويتولد شك مماثل أيضاً لدى الكثير من الناقدین والمحليين السياسيين الدوليين الذين يرون في توقيت مرسوم عباس نتيجة لانتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن ومحاولة لجذب الانتباه الدولية مرة أخرى لعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، بدلاً من الرغبة فعلاً في تفعيل عملية ديمقراطية حقيقية. ضمن هذا السياق، ظهر من مجموعة من المقابلات أن الموقف الإسرائيلي واحتمالية التدخل ما زال مجهولاً في هذه اللحظة، رغم أنه سوف يؤثر بشكل مباشر على أمن الناخبين وحركتهم، وعلى الحملات وحركة مسؤولي الانتخابات في الضفة الغربية والقدس وبينها، بسبب وجود الحواجز الثابتة والطيارة التي تعيق أيضاً حرية حركة السياسيين والناشطين.

أخيراً، قد تضع القيود القائمة حالياً بسبب جائحة كورونا تحدياً أمام لجنة الانتخابات المركزية حيث قد تستخدم كذريعة من قبل السلطة الفلسطينية لتأجيل الانتخابات أو إلغائها. مع ذلك، أعرب ممثلو لجنة الانتخابات المركزية ومسؤولو الأحزاب عن ثقتهم الكاملة بقدرتهم على عقد انتخابات خلال الجائحة. بينما يواجه الفلسطينيون الموجة الثالثة من تفاقم معدلات الإصابة، في آذار 2021 أعلنت الضفة الغربية حالة الطوارئ لمدة شهر حيث تتناوب كل من المحافظات على فترات إغلاق قصيرة الأمد. علماً أن هذه القيود تضع عبئاً إضافياً على النظام الصحي والاقتصادي المتهاك أصلاً، إلا أن تغيير بيئة التواصل أيضاً سوف تحول المشاركة الجماهيرية في السياسة والحملات الانتخابية، كما ستؤثر على درجة مساءلة الأحزاب والفصائل السياسية أمام المنابر الشرعية للسياسات، كلها قضايا أساساً ما بين المطرقة والسندان ناهيك عن عجالة الجدول الزمني للانتخابات. كما أن الوفاء العالمي يقلص فرصة وصول بعثة مراقبين دولية والتي قد أعرب عدد كبير من الأطراف المعنية عن تفضيلهم لوجود هذه البعثة لضمان النزاهة والثقة بشرعية العملية الانتخابية ونتائجها.

بينما ما زال بعض المعلقين السياسيين يشكون بإمكانية عقد انتخابات وطنية، خاصة للرئاسة، إلا أن الخطوات الحالية نحو عقد الانتخابات قد تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين على المدى البعيد. يمكن أن تسهم الانتخابات ومعاودة الحكم الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية في ثقافة مشاركة مدنية حقيقية وهذا يسهل ظهور مسارات جديدة لمشاركة المواطنين في المحافل السياسية، خاصة بين المجموعات المهمشة. حتى يتمكن المواطنون من جني ثمار هذه الفرصة وحمل السلطة الفلسطينية محمل المساءلة، يجب عليهم أولاً أو يواجها خياراً حقيقياً بين قوائم الأحزاب السياسية والمرشحين للسياسة. ما زال خلق بيئة منفتحة وتنافسية لعقد الانتخابات الوطنية منكشفاً أمام تغيير قواعد الترشيح، والبيئة الأمنية ومستوى التصادم بين الأحزاب السياسية القائمة، ولكنه يظل أمراً ضرورياً لأي انتخابات سياسية حتى تفضي نحو أفق جديد من جهود المصالحة الداخلية، وعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

الإطار الانتخابي والقانوني

سيتم عقد الانتخابات بناء على مرسوم بقانون صدر عام 2007 بخصوص الانتخابات العامة، وبمقتضى المرسوم بقانون رقم (1) للعام 2021 المعدل للمرسوم بقانون للعام 2007، وكذلك مقتضى القانوني الأساسي وأية مراسيم رئاسية ذات علاقة أو بروتوكولات أو أنظمة انتخابات وضعتها لجنة الانتخابات المركزية. رغم التوجيهات الواضحة في الإطار الانتخابي لتنظيم الانتخابات، والانسجام الكبير مع المعايير الدولية، إلا أن المخاوف نمت بشأن استقلال القضاء وقدرة المحاكم على الحكم في النزاعات والدعاوى الانتخابية بشفافية وحيادية.

في كانون الثاني 2020، أصدر الرئيس عباس ثلاث مراسيم لتعديل قوانين السلطة القضائية بعد مرسوم أنتجت في حل مجلس القضاء الأعلى وأنشأ مكانه مجلس قضاء أعلى انتقالي. يتم تعيين أعضاء هذا المجلس الانتقالي من قبل الرئيس الذي يستطيع عزلهم أيضاً بأمر تنفيذي. أثار بعض من أجريت معهم مقابلات مخاوفهم من أن هذه العملية قد وضعت حداً للفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية، ما يمنح الجهاز التنفيذي ومن يعينهم سلطات موسعة للتأثير على المستقبل الوظيفي للقضاة. أتت هذه التعديلات ووقت نشرها في الوقائع الرسمية قبل أربعة أيام فقط من الإعلان عن انتخابات تشريعية ورئاسية، مما يعني أن بعض الأطراف التنفيذية قد ترغب في التأثير على إجراءات العدالة الانتخابية. منذ إصدار هذه المراسيم، وضعت نقابة المحامين الفلسطينية - التي تمثل نحو 15 ألف محام - لافتات أمام المحاكم في بعض المدن في الضفة الغربية وأعلنت عن نيتها مقاطعة المشاركة في أي من الهيئات القضائية المعدلة، بما في ذلك محاكم الاستئناف، والمحاكم الإدارية ومحاكم

الانتخابات. في 16 كانون الثاني، أصدرت 23 مجموعة مراقبة وجمعية مدنية بياناً انتقدت فيه القوانين وتوقيت صدورها ودعت لإلغائها.

إذا تواصلت مقاطعة نقابة المحامين، أو إذا لم تتمكن محكمة الانتخابات من الانعقاد، فإن هذا سوف يقوض فعلاً من قدرة المحكمة الانتخابية على إصدار أحكام في الشكاوى أو النزاعات الانتخابية، ما قد يثير شكوكاً جدية تجاه مصداقية العملية الانتخابية. بالإضافة لذلك، نشأت بموجب مرسوم العام 2007 محكمة انتخابية كتجديد للعملية الانتخابية في فلسطين، حيث نص المرسوم على أنها تتشكل من الرئيس وثمانية قضاة ينتسب من مجلس القضاء الأعلى. في الواقع، تمت مناقشة تركيبة المحكمة الانتخابية خلال مفاوضات المصالحة في شباط في القاهرة، ثم نسبها رسمياً مجلس القضاء الأعلى. هذا قد يعطي انطباعاً بأن توليفة المحكمة تعكس المصالح السياسية للأحزاب الكبرى في مباحثات القاهرة وأنها ليست مستقلة بالفعل.

إدارة الانتخابات

يرى الكثير من الناس الذين التقى بهم الوفد، وظهر أيضاً من ملاحظات المعهد خلال عدة سنوات، أن الانطباع عن لجنة الانتخابات المركزية أنها هيئة فعالة وموثوقة ولديها القدرات الفنية لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية ضمن الجدول الزمني المحدد في مباحثات القاهرة. ولكن بعض استطلاعات الرأي العام تبين أن الثقة في لجنة الانتخابات قد تكون تراجعت منذ العام 2006. لجنة الانتخابات مستقلة بحكم القانون عن الذراعين التنفيذي والتشريعي، ولديها موازنتها المستقلة وتتمتع بالمهنية الكاملة ما يسهم باعتبارها هيئة محايدة ومحط ثقة الجمهور. تحدث الأشخاص الذين قابلناهم عن تحديات داخلية لتنظيم الانتخابات في ظل تقطع أوصال الأراضي، وصعوبة إنشاء سلسلة واضحة للاتصالات والاستجابة للحوادث الأمنية يوم الانتخابات نظراً لأن حماس والسلطة الفلسطينية تديران قوات شرطة في غزة، في حين أن نص اتفاق الانتخابات في القاهرة يشير فقط إلى أن مسؤولية الأمن يوم الانتخابات تقع على عاتق الشرطة الفلسطينية. لم ينظر لهذه العوائق على أنها تهدد إطار الانتخابات الزمني ولكنها أثارت مخاوف وكانت موضوع مناقشات متواصلة خلال مباحثات المصالحة.

رغم اتفاق كافة الأحزاب على مدونة سلوك في آذار تهدف إلى خلق بيئة يشعر فيها كافة الناخبون بحرية الاقتراع، إلا أن الأمن يوم الانتخابات بحاجة لإدارة حثيثة لضمان أن تحقق الانتخابات نتائجها. اتفقت فتح وحماس على نشر قوات الشرطة في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات، ولكن الانقسام المؤسسي الطويل بين الضفة وغزة يترك فرصة أمام حوادث أمنية، بما فيها تهريب الناخبين والمرشحين الداعمين لأحزاب سياسية مختلفة. أثارت الفصائل السياسية مخاوفها من أن انقسام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة سوف يسهم في تفويض مكونات الانتخابات، بما في ذلك استخدام الضغط السياسي، وخسارة الوظائف والتهريب عبر الشبكات العائلية.

تتعقد الانتخابات التشريعية على أساس قوائم محددة تتبع التمثيل النسبي، حيث تتكون كل قائمة من 16 مرشحاً. تعقد الانتخابات الرئاسية في عموم البلاد التي تعامل كمنطقة انتخابية واحدة. ثم يعاد الانتخاب بين المرشحين اللذان يحصلان على أعلى نسبة أصوات إذا لم يحصل أي من المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات.

أثار الأشخاص الذين خاطبناهم أن الشروط المشددة على التأهيل للترشح يمكن أن تعيق المنافسة السياسية. يجب على كل قائمة مرشحة للانتخابات التشريعية أن تودع 10 آلاف دولار لدى لجنة الانتخابات، وأن تحصل على توقيع 3000 ناخب يدعمون القائمة، وأن تقدم إفادة من كل واحد من المرشحين في القائمة تفيد باعترافه، اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وبالترامه/ها بإعلان الاستقلال والقانون الأساسي. أما مرشحو الرئاسة فعليهم أن يودعوا 3000 دولار لدى لجنة الانتخابات ويقدموا الإفادة ذاتها. أي مرشح لا يشغل سابقاً منصب الرئيس يجب أن يقدم قائمة موقعة من 5000 ناخب يدعمون ترشحه/ها للانتخابات. بغية انتخابهم، يجب على المرشحين في أي واحدة من الانتخابيين أن يستقبلوا قبل ترشيح أسمائهم إذا كانوا في مناصب في السلطة الفلسطينية ممن يتلقون راتباً شهرياً من قبل الدولة، أو موظفين في المؤسسات العامة أو رؤساء السلطات المحلية، أو موظفين في المؤسسات الدولية، أو رؤساء أو أعضاء مجلس إدارة أو موظفين في منظمات غير حكومية، أو قضاة أو طواقم أمنية أو عسكرية، أو عناصر شرطة، أو محافظين. إذا لم يستطيع المرشحون الفوز في المقاعد التي يتنافسون عليها، يحق لهم التقدم من جديد في وظائف شاغرة في المؤسسات التي استقالوا من العمل فيها، ولكن يجب أن تخضع مناصبهم لمنافسة مفتوحة.

هذا النظام يمكن أن يثني المرشحين أو القوائم من الأحزاب السياسية الأقل شهرة عن الترشح في الانتخابات، خاصة في المواقع الدنيا من قائمة الحزب. كما أن المصادقة على الاستقالة من الخدمة المدنية تخضع لمصادقة رئيس الوزراء محمد اشتية، ما

يجعل من السلطة الفلسطينية حارس البوابة التي تسمح بالانتقائية في المصادقة على استقالة الموظفين المدنيين. أصدر رئيس لجنة الانتخابات بيانا طالب فيه الرئيس عباس بالضغط على رئيس الوزراء اشتية للتسريع في المصادقة على الاستقالات حتى تتمكن اللجنة من الانتهاء من قوائم المرشحين خلال فترة التسجيل وهي 12 يوما. كما أثار بعض مخاطبين مخاوفهم بشأن الودائع الكبيرة المطلوبة للترشح، حيث إنها قد تشكل عاقبا غير ضروري أمام دخول النساء ومرشحين جديد لقوائم الأحزاب الذين يرغبون في المنافسة في الانتخابات - خاصة الناخبين من المجموعات التي يقل تمثيلها تاريخيا والذين يمكن أن تكون إمكانية حصولهم على هذه الموارد أقل بالمقارنة مع غيرهم.

طالب الفاعلون المدنيون بإلغاء القيود على الترشح، ودعوا أيضا لتخفيض السن الأدنى للترشح للمجلس التشريعي ليكون 23 سنة، وزيادة الكوتا النسوية في القوائم الانتخابية لـ 30 بالمائة، ورفع شرط الاستقالة قبل الترشح في القائمة الانتخابية، ورفع القيود على المرشحين إذا كان لديهم سجل عدلي بجناية أو جنحة. خشي من قابلناهم أن النص المقيد بعدم إمكانية ترشح أشخاص أدينوا في السابق، خاصة نظرا للتوضيحات التي تقدمت بها لجنة الانتخابات في آذار والتي تفيد بعد اشتراط تقديم المرشحين لشهادة عدم محكومية بأنفسهم، بل إن محكمة الانتخابات سوف تتحقق من أهلية المرشح باستخدام الإجراءات الداخلية. وهذا أثار شكوك بعض الفاعلين حول مصادر البيانات التي سوف تستخدمها لجنة الانتخابات لعمل هذه التحريات نظرا لوجود نظام عدالة جنائية متوازيين في الضفة الغربية وغزة.

رغم تواصل زيادة حالات الإصابة بالكوفيد في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزة، إلا أن لجنة الانتخابات بينت حتى هذه اللحظة قدرتها على اتخاذ خطوات حاسمة في العملية الانتخابية مع احترام قواعد السلامة والصحة. يعد المسؤولون في لجنة الانتخابات في الصف الأول ويتلقون اللقاحات، رغم تأخير توزيع اللقاح على المجموعات التي تعد أولوية ضمن المواطنين. في يوم الانتخابات، تخطط لجنة الانتخابات للتصويت حضوريا مع معدات حماية شخصية ومعقم لليد يتاح لكل ناخب مؤهل. بشكل أساسي، مهما كان بإمكان ظروف الكورونا أن تثني عن نشر مراقبين دوليين حضوريا، والذين أشار من تحدثنا معهم أن دورهم أساسي في بناء ثقة الجمهور وتصديقه للعملية الانتخابية. إذا تمكن المجتمع المدني من أداء دور محدود في مراقبة الانتخابات للاحتجاج على المرسوم الجديد الخاص بالجمعيات الخيرية (يرجى الرجوع إلى الفضاء العام ومشاركة المواطنين والإعلام)، فإن هذا المزيج يخلق عجزا مقلقا تجاه آليات الرقابة الجماهيرية ويفوض من الثقة بالعملية الانتخابية.

أشار بعض الأشخاص الذين التقى بهم الوفد إلى أن معدل التسجيل بلغ 93 بالمائة بين الناخبين المؤهلين خلال فترة تسجيل الناخبين في شباط 2021، وتحقق هذا بفضل تبني تكنولوجيا وإجراءات جديدة لتسهيل التصويت في ظل ظروف الجائحة. سجل الناخبون عبر الإنترنت، واستطاعت كل أسرة أن تسجل حتى خمسة أفراد باستخدام نفس رقم الهاتف. ثم صمم تطبيق على الهاتف والإنترنت يسمح للناخبين بالتحقق من بيانات التسجيل من خلال نظام الرسائل القصيرة. وكذلك أنشأت لجنة الانتخابات مراكز اللجان المحلية في كل محافظة لإدارة التسجيل. عبر بعض من قابلهم الوفد عن مخاوفهم كونهم يعرفون أن بعض الأفراد المسجلين في قوائم الناخبين رغم عدم رغبتهم في الانتخاب شخصيا، وشكوا بأن بيانات السجل المدني قد استخدمت كأساس لزيادة عدد الناخبين. بعبارة أخرى، يمكن أن تكون أسماء قد أضيفت لسجل الناخبين بناء على معلومات التسجيل في السجل المدني، وليس لرغبتهم بالمبادرة بالتسجيل. رغم أن معدل التسجيل المتحقق خلال الجائحة يثير الشك، إلا أنه يبالغ في التعبير عن "استعداد" ونية الناخبين للتوجه للاقتراع.

لا بد من ذكر أن نظم تسجيل الناخبين قد شهد اختراقا أمنيا في 15 شباط في الخليل، حيث تم نقل 320 ناخب، يفترض أنهم داعمون لحماس، من مراكزهم الانتخابية المخصصة لهم. لاحظت لجنة الانتخابات نشاطا مريبًا، وعكست العملية على الفور، ورفعت شكوى لدى النيابة. ثم عقدت لجنة الانتخابات مؤتمرا صحافيا للإدلاء ببيان حول النشاط والإجراء المتخذ بغية ضمان ثقة الجمهور بالعملية. في الانتخابات المستقبلية، يمكن أن تطلب لجنة الانتخابات عنوان بريد فردي لكل ناخب كوسيلة تحقق ثانية للتخفيف من احتمال حدوث مثل هذه الانتهاكات في المستقبل. كما أشارت لجنة الانتخابات إلى القرار القاضي بتطوير برنامج حاسوب داخليا بدلا من التعاقد من مورد خارجي، وهذا يعد إجراء إضافي لمنح الثقة بأمن القوائم ونزاهتها بشكل عام.

الاقتراع في القدس الشرقية، كما حدث في الانتخابات الماضية، قضية بارزة من شأنها أن تؤثر على مصداقية العملية الانتخابية. تاريخيا، سمح لنحو 6000 ناخب من القدس الشرقية بالتسجيل محليا في مكاتب البريد. المواطنون الآخرون المقيمون في القدس الشرقية تمكنوا من التسجيل في نفس اليوم في واحد من 15 محطة اقتراع مخصصة بالقرب من أماكن إقامتهم. وتم الاتفاق على هذه التوجيهات في ملحق من اتفاقيات أوسلو يشير لبروتوكول الانتخابات. ولكن، بعض الأفراد الذين

تحدث معهم الوفد أثاروا الشكوك حول ما إذا كان المسؤولون الإسرائيليون سوف يسمحون للجنة الانتخابات بتنفيذ البروتوكول بحسب التوجيهات المشار إليها، يمكن أن تدفع المسؤولين لتبني موقف متشدد حول هذه القضية بالتحديد.

إشراك الشباب والنوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة

تعطي الانتخابات الوطنية في العام 2021 الأحزاب السياسية الفلسطينية فرصة لإشراك جيل كامل من الناخبين الفلسطينيين الجدد. نحو 45 بالمائة من قوائم الانتخابات الحالية تتشكل من الشباب بعمر 18 حتى 32 سنة، ولم يشارك هؤلاء في أي انتخابات وطنية سابقة. يقر كل من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على نطاق واسع بأن الشباب سوف يؤثرون تأثيراً كبيراً على الانتخابات القادمة حيث يمكنهم تحويل إحباطاتهم إلى عمل انتخابي أو الاستسلام لحالة اللامبالاة، وهذا يعتمد على العملية الانتخابية وكيف ستتمكن من ترجمة أصواتهم إلى حوكمة تخضع للمساءلة وكيف ستضع اقتراحات لسياسات تتمحور حول الشباب. رغم هذا الإقرار بدورهم، إلا أن قلة من السياسيين وضعوا خطة شاملة لإشراك الشباب كمرشحين أو كناخبين، متحججين إما بقلة التمويل لمثل هذه المبادرات أو بعدم وضوح المسار. استضافت لجنة الانتخابات اجتماعات افتراضية محدودة مع مجموعات الشباب لتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات ولكن لم يتم الحديث عن حملات تثقيف مدني موسعة تستهدف الشباب كما لم تستهدفهم الحملات الانتخابية.

نظراً لغياب الإجراءات الإدارية والسياسية على المستوى الوطني في الضفة الغربية وغزة منذ العام 2007، فإن التقدم نحو دمج النساء والشباب كممثلين سياسيين قد راوح محله خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. في العام 2007، تم تخفيض عمر التسجيل من 29 إلى 28 سنة للترشح لعضوية المجلس التشريعي، رغم أن المجتمع المدني والناشطين الشباب ما زالوا يدفعون لخفض هذا السن إلى 21 سنة؛ طالب المجتمع المدني مؤخراً بخفض هذا العمر ل 23 سنة كجزء من اتفاق مشترك.

تنظم منظمات المجتمع المدني الحملات لزيادة الحصة الجندرية في الانتخابات الوطنية. راجع قانون الانتخابات لعام 2007 الحصة النسوية في الانتخابات البرلمانية، وطالب القوائم الانتخابية بأن يكون هناك امرأة من بين كل ثلاثة أسماء في القائمة الحزبية، وتبعه امرأة لكل أربعة أسماء في باقي القائمة. رغم أن هذه الشروط تضمن تمثيل نسوية بنسبة 26 بالمائة بين المرشحين، إلا أن القانون الوطني يختلف عن قانون الانتخابات المحلية ولا يضع أي شروط على النتائج الانتخابية. منظمات المجتمع المدني المدافعة عن حقوق الإنسان تطالب بتسريع إصلاح الكوتا الجندرية لتصبح 30 بالمائة للنساء من الممثلين المنتخبين للمجلس التشريعي. اقترح أعضاء الحزب السياسي هذا ولكن لا يبدو أن هناك احتمال لتعديل هذه الكوتا أو السن الأدنى في هذه الانتخابات. لقد بذلوا جهوداً داخلية لإدراج نسبة نساء تقارب من 30 بالمائة من المرشحين في قوائم الأحزاب.

أشار الناشطون في حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني إلى أن الكوتا الجندرية لا تترجم إلى تمثيل ذي معزى ومشاركة للنساء الفلسطينيات في السياسة. سمح التركيز الزائد على الحصة أو الكوتا النسوية بتحديد المنصات السياسية التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالنساء، والاحتياجات الأسرية ودعم الشباب وكبار السن، كما لم يستطع هذا التوجه التشديد على القيم المتأصلة بالمشاركة المتساوية في النوع الاجتماعي في السياسة. بسبب هذه الديناميكيات، شدد من أجرينا معهم مقابلات على المرشحات المتوقعات الراغبات في الانضمام للقوائم الحزبية أن عليهن تركيز جهودهن في الحملات على استهداف صناعات القرار في الحزب بدلاً من المشاركة العامة وألويات السياسة. بالإضافة لذلك، طرحت السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية البروتوكول الإضافي لاتفاقية سيداو (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) وقانون حماية الأسرة حيث تنتظر كلتا الوثيقتين المصادقة كونهما وثائق تنطبق لمسائل اجتماعية هامة. وهكذا من غير المحتمل أن يدرج إصدار هذه القوانين على جدول أعمال الأحزاب الكبرى بغض النظر عن خشية المرشحين السياسيين من خسارة الأصوات.

مكنت البيئة السياسية الحالية ظهور أشكال من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في السياسة، بما في ذلك التعبير عن خطاب كراهية وترهيب يستهدف الناخبين والمرشحين المحتملين. منذ العام 2019، قادة الجماعات المتطرفة احتجاجات متقطعة ضد مشروع القانون الهادف لتعزيز حقوق النساء وتجريم العنف المنزلي. تدعم هذه الجماعات خطاب اللا تسامح عبر احتجاجات جماهيرية وشعارات عبر الإنترنت تجوب في بيئة الانتخابات من خلال منصات التواصل الاجتماعي مثل الواتس آب. بالإضافة لذلك روى لنا من تقابلنا معهم قصصاً تثبت أن الأحزاب السياسية تدعم الشبكات القبلية لممارسة الضغط على الناخبين بطريقة تستغل النوع الاجتماعي، حيث تقوم الهرميات الأسرية بتقييد تصويت الشباب ودعم الانتماءات السياسية العائلية. ويتم استهداف ذوي الإعاقة بشكل خاص في هذه التكتيكات. يمكن أن يفرض ضغط العائلة إلى تقييم مشاركة المرشحين الجديد، والحد من تشكل منصات وتعزيز ديناميكيات السلطة الحالية. أفادت منظمات المجتمع المدنية أن تكتيكات الترهيب

بالإضافة الى رسوم الترشح ومتطلبات التوقيع يمكن أن تعيق أن مرشحات عن التقدم للانتخابات بالمطلق أو تقييد قدرتهم على دعم أجنداتهم السياسية.

طبقت لجنة الانتخابات إجراءات لتحسين القدرة على الانتخاب والوصول لمواد الحملات وكذلك للاقتراع بالنسبة لذوي الإعاقة. بعد التشاور مع منظمات المجتمع المدني، وتبني الممارسات الدولية الفضلى، تشتمل التدابير الجديدة على توفير مواد الاقتراع بلغة البريل، وضمان قدرة مستخدمي الكراسي المتحركة على الوصول لمحطات الاقتراع حيثما يمكن، ويتم تدريب العاملين في مراكز الاقتراع على تقديم المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة. لم يشتمل تسجيل الناخبين على إجراءات للمعاقين بصريا بحيث يتمكنوا من التسجيل بدون مساعدة، وقد لوحظ أن البريل مقروءة بين نسبة محدودة من السكان المعاقين بصريا. وفرت منظمات المجتمع المدني منصات إعلامية وحملات مع نصائح لإتاحة المعلومات الخاصة بالانتخابات والمرشحين لذوي الإعاقات السمعية والذهنية. بينما تخطط بعض الأحزاب السياسية لطرح أسماء معاقين على قائمة مرشحيها، من المتوقع أن تأتي هذه الأسماء في أسفل القوائم الحزبية. لتفادي هذا الحراك الشكلي، فإن جمعيات المعاقين تخطط لتكوين قائمتها الخاصة والترشح للانتخابات من خلالها، وقد نظمت لهذه الغاية منصة تدمج الإطار الاستراتيجي الوطني لذوي الإعاقة الذي تم تبنيه في العام 2012 دون تطبيقه.

الفضاء المدني وإشراك المواطنين والإعلام

سوف يلعب المجتمع المدني الفلسطيني دورا كبيرا في حشد الناخبين وتثقيفهم، خاصة في ظل أعداد الناخبين الكبيرة من الشباب الذين سوف يصوتون في انتخابات لأول مرة في حياتهم. أشارت المؤسسات التي التقى معها الوفد إلى خطط لمراقبة النواحي الجوهرية في العملية الانتخابية، بما فيها التطبيق السليم لإجراءات يوم الانتخاب في مراكز الاقتراع، وكذلك تحكيم الشكاوى والنزاعات الانتخابية. أشار من تحدثنا معها إلى الجهود التي بدأت لتنسيق التشارك بالمعلومات بخصوص الانتخابات من خلال مننديات موسعة للتبادل تيسرها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. ولكن جماعات من المجتمع المدني أعلنت عن نيتها مقاطعة العملية الانتخابية القادمة – بما في ذلك مراقبة الانتخابات – بعد التعديلات التي أدخلت على قانون الجمعيات في 2 آذار بحكم مرسوم رئاسي. من بين التغييرات الأخرى يشترط المرسوم: يجب أن تحصل الجمعيات الخيرية على مصادقة السلطة الفلسطينية المسبقة على كافة برامجها وخططها الاستراتيجية؛ يجب أن تكون كافة نشاطاتها منسجمة مع أولويات الحكومة؛ مع وضع حد أقصى للرواتب والمصاريف التشغيلية. القانون يمنح الصلاحية لوزارة الداخلية لإغلاق وتصفية هذه المنظمات غير الملتزمة ما يمكن الحكومة من مصادرة أصولها. ردا على المقاطعة المخططة، جمدت الحكومة في 9 آذار بعض النواحي المتعلقة بقانون الجمعيات بانتظار مناقشات، رغم أنه في وقت كتابة هذا البيان، كانت الجمعيات المدنية ما تزال مصرة على الإلغاء الكامل لهذا القانون. إذا لم يتمكن المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية من التوصل لتسوية حول هذا الموضوع، فمن المتوقع سحب المشاركة المدنية ما سيكون له أثر سلبي مباشر على حشد الناخبين وتثقيفهم وكذلك على ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية.

من المتوقع أن تحد القيود الصحية وإجراءات السلامة التي تفرضها جائحة الكوفيد-19 من قدرة المرشحين على تنظيم فعاليات مباشرة مثل المسيرات الانتخابية والحملات من باب لباب والتواصل الإعلامي، وهذا يمكن أن يلعب دورا هاما في نقل رؤى المرشحين وسياساتهم المقترحة على الجمهور. لأن كان قانون الانتخابات ينص على تلقي كل حزب لإمكانية الوصول لمحطات الإعلام العامة على أساس المساواة، إلا أن وقت البث على الإعلام الخاص غالبا سوف تسيطر عليه الأحزاب والمرشحون ذوو القدرة الأكبر على دفع تكاليفه. المرشحون والقوائم التي لا تستفيد من مصادر كبيرة ولكنها تقدم أصواتا جديدة متنوعة يمكنها أن تلجأ لدعاية إبداعية عبر منصات التواصل الاجتماعي وغيرها من منصات الاتصال عبر الإنترنت لنقل رسائلها، ولكنها سوف تعاني فعليا في المنافسة مع الأحزاب ذات المصادر الأكبر.

الأحزاب السياسية والأطراف المدنية التي تحدثت معها الوفد عبرت عن حاجة واضحة للحكومة لمعالجة القضايا الحساسة بما فيها البطالة والفرص المتاحة أمام الشباب والوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع الأمني. مع ذلك، أشار هؤلاء إلا أن القليل من المرشحين أو الأحزاب المحتملين قد تحدثوا عن سياسات واضحة تعالج هذه القضايا وأن الحملات تتم أكثر على أساس الصفات الفردية للمرشحين.

التوصيات

يعرب الوفد عن أمله، بأن تحدث هذه الانتخابات نقلة نوعية في المؤسسات الفلسطينية، إذا ما توفر المرشحين المناسبين، بحيث تستطيع هذه المؤسسات الانطلاق نحو الحكم الرشيد والمساءلة والمناعة الديمقراطية وتجديد سعيها لخدمة الشعب الفلسطيني

ومستقبله. دعماً لمبادئ الديمقراطية، ورغبة في إنجاح الانتخابات الفلسطينية، فإن المعهد الوطني الديمقراطي يطرح التوصيات الآتية:

الإطار الانتخابي والقانوني

- في الفترة اللاحقة للانتخاب، يجب على الرئيس والسلطة الفلسطينية تعديل الإطار القانوني الحالي للتعامل مع المظالم الحالية السياسية منها والمتعلقة بالمجتمع المدني على حد سواء خصوصاً فيما يتعلق بشرعية المرشحين، رفع مستوى التشريعي وفقاً للمعايير الدولية إضافة إلى التعامل مع التناقضات الحالية وحلها جذرياً لتفاديها في العمليات الانتخابية المستقبلية. يجب أن تشرك وتتقاطع عملية الإصلاح هذه مع شريحة متنوعة من المجتمعات والمجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة. يجب تعديل الإطار القانوني لضمان التمثيل المناسب من خلال تخصيص مقاعد للنساء والشباب.
- يجب على لجنة الانتخابات المركزية بالتنسيق مع الرئيس والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية ضمان وجود إجراءات واضحة معمول بها لتحكيم مستقل وحيادي وفعال في المنازعات الانتخابية والشكاوى والطعون وضمان إصدار القرارات في الوقت المناسب وفقاً لقانون الانتخابات.

إدارة الانتخابات

- يجب على لجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية ضمان الحملات الانتخابية دون عوائق لكل مرشح وقائمة رسمية، وضمان بيئة عادلة وحررة للمرشحين والقوائم للوصول إلى الناخبين، دون أي تدخل أو تهديد أو ترهيب.
- تمثل الانتخابات فرصة مهمة لمنح الفلسطينيين - بما في ذلك أعداد كبيرة من الشباب الناخبين لأول مرة - صوتاً في حكومتهم. إذا تم تنظيمها بطريقة شاملة وشفافة وشفافية، فإنها ستكون أيضاً بمثابة خطوة حاسمة نحو تعزيز الحوكمة المسؤولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. يجب على الرئيس والسلطة الفلسطينية ولجنة الانتخابات المركزية تقييم ما إذا كان التقييم الانتخابي الذي أعلن عنه في القاهرة يوفر فرصة كبيرة لتنفيذ كل خطوة في التحضير لهذه الانتخابات حتى يتم تحقيق الأهداف لعملية انتخابية ديمقراطية حقيقية.
- الرقابة المستقلة الموثوقة على العملية الانتخابية أمر بالغ الأهمية لتوليد ثقة الشعب. يجب على المجتمع الدولي تقديم دعم مالي وتقني قوي للمواطنين المراقبين ويجب أن يضمن التعبير عن الاهتمام والتضامن الدوليين للعملية الانتخابية سواء من خلال زيادة آليات المراقبة التقليدية التي تعتمد على ظروف الصحة والسلامة - أو من خلال وسائل أخرى.
- يجب على لجنة الانتخابات المركزية أن تجعل قائمة الناخبين متاحة في شكل كامل ومقروء آلياً لتسهيل التدقيق المستقل، وبالتالي بناء الثقة في معدل التسجيل الإجمالي والعملية الانتخابية ككل.
- حرية التنقل مسؤولة كل من الطرفين الفلسطيني وقوات الأمن الإسرائيلي. يجب على المجتمع الدولي مراقبة وتوفير مناصرة منسقة لضمان العبور الآمن وحرية التنقل داخل الضفة الغربية وما بين الضفة وقطاع غزة لكل من الناخبين ومنظمات المجتمع المدني والحملات ومراقبي الانتخابات.
- يجب دعم وتسهيل عملية التصويت لسكان القدس الشرقية الفلسطينيين، بما يتماشى مع أحكام اتفاقية أوسلو والممارسات السابقة، من قبل الحكومة الإسرائيلية.

إشراك الشباب والنوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة

- يجب على الرئيس ولجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي تشجيع الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل فعال في السياسة وتشجيع الناخبات والنساء الطامحات لمنصب منتخب. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء آليات للاستجابة السريعة لحالات العنف المبلغ عنها وتشجيع مدونات قواعد السلوك الحزبية لتوفير بيئة مواتية لمشاركة المرأة في الانتخابات. كما يجب تطوير الإجماع والمتطلبات القانونية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

- يمكن للناخبين الشباب أن يلعبوا دورًا حاسمًا في العملية الانتخابية القادمة إذا كانوا قادرين على اتخاذ خيار مستنير من بين برامج سياسية واضحة. يجب على الأحزاب السياسية والقوائم والمرشحين صياغة برامج وسياسات واضحة لمعالجة مظالم الشباب الحالية وبناء ثقة المواطنين، ولا سيما الشباب، في العمليات الانتخابية المقبلة والمؤسسات المنتخبة في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المرشحين والقوائم تعزيز الاتصالات الاستراتيجية بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام عبر الإنترنت لضمان التواصل القوي مع كافة أطراف المجتمع وضمان وصول الرسائل الموجهة للناخبين الشباب.
- يجب على لجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية الاستمرار في إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال لتحسين إمكانية وصولهم للمشاركة في الانتخابات، بما في ذلك مراجعة تنسيق تسجيل الناخبين عبر الإنترنت وتوفير آلية الانتخاب الصوتي. أي مقاطع فيديو ومواد تثقيفية للتوعية الانتخابية في المستقبل يجب أن تصور وتشتمل على الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات المختصة ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على فرص متساوية في المشاركة في العملية الانتخابية كناخبين أو مرشحين.
- يجب على الأحزاب السياسية بذل جهود لتعزيز التجديد الحزبي المستمر بشكل أكثر جدوى ورعاية فرص القيادة للشباب الفلسطينيين - كمرشحين وفي الحملات وفي العمليات الحزبية الأخرى - لإظهار استجابة أكبر وبناء الجيل القادم من القيادة التي يمكنها مواصلة جهود الإصلاح المناسبة.

الفضاء المدني ومشاركة المواطنين والإعلام

- يجب على الرئيس والسلطة الفلسطينية التوصل إلى تسوية مع المجتمع المدني بشأن المظالم المتعلقة بتعديل الجمعيات الخيرية لعام 2021 وضمان تمكين المجتمع المدني من مراقبة العملية الانتخابية المقبلة. يجب على لجنة الانتخابات المركزية والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بمساعدة المانحين الدوليين، رعاية حملات توعية وتثقيف شاملة للناخبين لضمان مشاركة الناخبين ورفع ثقتهم في العملية الانتخابية.
- بغض النظر عن الجدول الزمني للانتخابات، يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات الفلسطينية تقديم الدعم المالي والتقني المستمر لتدريب مراقبي الانتخابات المحليين لبناء قدرة شاملة للمجتمع المدني لمراقبة جميع مراحل العمليات الانتخابية وتقديم مداخلاتهم وتقاريرهم حول انتظام ونزاهة العمليات الانتخابية؛ تيسير الثقافة المدنية؛ توفير بناء القدرات للمرشحين، وخاصة الشباب والنساء والفئات المهمشة؛ مساعدة منظمات المجتمع المدني في مراقبة خطاب الكراهية والأخبار المزيفة؛ وصلل مهارات منظمات المجتمع المدني والناشطين ليتسنى لهم التنظيم الفعال عبر الإنترنت.
- يجب على السلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني حماية حرية التعبير وفي ذات الوقت معالجة قضايا المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.